قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٧٧ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قـــرر :

مادة ١ — عين السيد/ميلاد نقده شنوده مراقب عام التعاون الاستهلاكى من الدرجة الأولى بالمؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية بوظيفة نائب مدير عام المؤسسة لشئون التعاون بدرجة مدير عام بمربوط قدره ١٢٥٠ جنيها سنويا .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٦٣
بتعيين مدير تنفيذ بدرجة مدير عام بالمؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن نظام التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية والحاقها بميزانية الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قـــرر :

مادة ١ — يعين الدكتور محمد محمد عبد اللطيف ، بمؤسسة التأمينات الاجتماعية مدير تنفيذ بدرجة مدير عام بمرتب (١٢٠٠ / ١٣٠٠ جنيه سنويا) .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئولياتهم بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛